



المسار

سياسية - ثقافية - فكرية - اقتصادية
اجتماعية

الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي)

باستثناء الافتتاحية والبيانات الموقعة من الحزب فان النصوص والمقالات الواردة في العدد لاتعبر بالضرورة عن
راي الحزب

الافتتاحية:

مرة ثالثة حول قضية تعدد المعايير عند السوريين

هناك ثلاثة عشر عاماً تفصلنا عن بداية الأزمة السورية، التي بدأت داخلية في ربيع وصيف عام 2011، ثم أصبحت اقليمية مع انتقال الأتراك إلى دعم المعارضة الاسلامية في شهر آب 2011، ثم بين 18 آب 2011، مع مطالبة الرئيس الأميركي باراك أوباما برحيل الرئيس السوري، وبين 4 تشرين الأول 2011 عندما استخدمت روسيا حق النقض (الفيتو) ضد مشروع قرار بمجلس الأمن رآته ليس لصالح السلطة السورية، أصبحت الأزمة السورية دولية، ثم حصل لها طابق رابع لبنيتها كأزمة لمدخلت سوريا المنظمات العسكرية العابرة للحدود مثل "جبهة النصرة" و"داعش" و"حزب الله اللبناني" والمنظمات المسلحة الشيعية العراقية والأفغانية والباكستانية الموالية لايران التي أرسلت بدورها منذ عام 2011 مستشارين للأراضي السورية ساندوا السلطة في دمشق، ثم مع دخول القوات الروسية إلى سوريا في خريف 2015 وبناء قواعد عسكرية لها قام الأميركان في العام التالي ومابعده بإنشاء قواعد عسكرية لهم في شرق الفرات وفي منطقة التنف عند المثلث الحدودي السوري-الأردني-العراقي، ثم دخلت القوات التركية بتوافق مع الروس إلى شريط جرابلس- إزاز بعامي 2016 و 2017 ثم مدينة عفرين ومنطقتها في عام 2018 ثم شريط رأس العين- تل أبيض بعام 2019.

قضية (تعدد المعايير عند السوريين) يمكن تلخيصها وتكثيفها في شقين:

- 1- ماهو موقف المواطن السوري، مهما كان موقعه في أقاليم (الموالاتة) و (المعارضة) و (التردد)، من القوات النظامية وغير النظامية (وممارساتها) التي دخلت إلى سوريا وشاركت في الأعمال المسلحة لحسابها الخاص أو لصالح هذا الطرف أوذاك من السوريين أو ضد هذا الطرف أوذاك من السوريين.
- 2- ماهو موقف المواطن السوري، مهما كان موقعه في أقاليم (الموالاتة) و (المعارضة) و (التردد)، من السوريين الذين يتحالفون أو يتعاونون أو يسوغون أو يسكتون عن وجود وأفعال وممارسات غير السوريين من القوات النظامية أو غير النظامية .

هناك حجج ومسوغات يبرزها الموالون للسلطة السورية في قضية استجلابها لقوات نظامية إلى سوريا مثل الروسية، أو المستشارون الإيرانيون ومن وإلى طهران من قوات غير نظامية، بأن "من حق السلطة المعترف بها دولياً أن تستجلب قوات من خارج الحدود لمواجهة التهديد الخارجي"، ولكن هؤلاء يتناسون بأن الطرف الآخر كان سورياً معارضاً مسلحاً عندما طالبت السلطة المساعدة ضده من إيران وحزب الله في عام 2013، وعندما عجز هؤلاء طلبة مساعدة الروس في عام 2015. فالحالة السورية هي أقرب إلى حالة النزاع الداخلي المسلح الذي حصل بين الطرفين اليمني الملكي وبين الطرف اليساري الشيوعي في اليونان بين عامي 1946 و 1949، وهي ليست مماثلة لحالة ملك اليونان عام 1941 عندما طلب مساعدة عسكرية خارجية بريطانية لمواجهة الغزو العسكري الألماني لليونان، حيث القانون يتيح المشروعية لطلب المساعدة الخارجية من حكومة معترف بها دولياً ولكن ضد قوات من دولة غازية أو معتدية.

هناك أيضاً، عند أقنومي (الموالاتة) و (التردد)، تسويغ لوجود القوات الروسية أو لمشاركة قوات إيرانية ومن وإلى طهران في النزاع السوري، بأن هؤلاء مادام أتوا للمساعدة، بناء على طلب سلطة معترف بها دولياً، فإن هؤلاء لا يعتبر وجودهم غير شرعي أو غير قانوني، وبالتالي لا يمكن اعتبارهم قوى محتلة أو مهيمنة أو خارقة أو متجاوزة للسيادة الوطنية، بل القوى المحتلة هي عند (الموالي) هي القوى النظامية لدول، مثل تركيا والولايات المتحدة الأميركية،

الآتية من خارج الحدود من دون طلب السلطة المعترف بها دولياً، كما أن القوى غير النظامية الآتية من خارج طلب السلطة المعترف بها دولياً، مثل "النصرة" (مع مسمياتها اللاحقة) و"داعش" أو "تنظيم حراس الدين" الذي يعترف علناً بارتباطه بتنظيم القاعدة بعد فك ارتباط "القاعدة" بتنظيم القاعدة بعام 2016، هي قوات عسكرية غير نظامية لا تملك أي شرعية دولية لوجودها بل هي انتهاك للقانون الدولي المعترف به من قبل منظمة الأمم المتحدة وهذا صحيح فعلاً. عند الكثير من المعارضين، برز اتجاه منذ صيف 2011 نحو الاستعانة بالتدخل العسكري الخارجي، إسوة بما جرى في العراق 2003 وليبيا 2011، وذلك تحت مسوغات أن "هناك مشروعية لطلب الحماية الدولية ضد نظام يستخدم السلاح ضد معارضيه، أو مشروعية لطلب مناطق آمنة تقيمها وتحرسها قوات أجنبية"، من دون أن يعرف هؤلاء بأن هذا مخالف للقانون الدولي، وهم في الحقيقة منذ خريف 2011 شجعوا استخدام السلاح، بدعم من تركية وقطر ومع سكوت واشنطن، ضد السلطة وهم يعرفون بأن هذا لن يسقطها، فهم أرادوا من السلاح المعارض أن يكون مجرد عود ثقاب يضر ناراً تولد حريقاً تأتي قوات خارجية وتتدخل لخماده، كما جرى في ليبيا 2011 عندما تدخلت قوات حلف الأطلسي (الناتو) منذ ربيع 2011 حتى أسقطت نظام معمر القذافي في آب 2011، وهناك أيضاً بدأت مظاهرات سلمية في شباط 2011 تدخل القذافي لخمادها بعنف، فقام المعارضون بحمل السلاح. هذا الاتجاه في المعارضة الذي برز في "المجلس" ثم في "الائتلاف"، سكنت عن التطرف الاسلامي المسلح وقال العديد من ممثليه أن "جبهة النصر جزء من الثورة" في عام 2012 ثم رفض هؤلاء الوقوف ضد "داعش" لمتشكل تحالف دولي وإقليمي ضدها في عام 2014 و 2015، وهؤلاء يتحالفون مع التركي الذي يحكم ويدير مناطق واسعة من الأراضي السورية وتتواجد قواته العسكرية هناك منذ عام 2016، وهم لا يقولون ولم يقولوا كلمة واحدة عن طرد السكان الكرد السوريين من مدينة عفرين ومنطقتها ومن مدينة رأس العين واحلال سكان سوريين آخرين تحت اشراف الأتراك الذين يريدون احداث فتنة وشرخ عربي- كردي في سوريا. هناك حالات أخرى بين السوريين، ولأنها تتوزع بين معارضين وموالين تجمعهم "نظرية المقاومة والممانعة"، ينظرون إلى الوجود الإيراني العسكري والوجود العسكري لقوات حزب الله اللبناني وللوجود الروسي، من منظار أن هؤلاء جميعاً يخرطون في جبهة عالمية، تضم الصين أيضاً، تقف ضد أميركا واسرائيل، وبالتالي لا يمكن تطبيق المعايير عليهم بل يجب أن تكون معايير (الاحتلال) و(الوجود غير الشرعي) تنطبق فقط على القوات العسكرية الأميركية والتركية، وهم كما يقفون مع موسكو ضد كييف في الحرب الأوكرانية، فهم يقفون مع ايران ضد كل من تعاديه أو تتصادم معه حتى لو كان من العرب، وهم يناحزون في النزاع اليمني إلى الحوثيين الموالين لايران ضد الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً.

بالخلاصة: خلال ثلاث افتتاحيات، قدمنا لأول مرة من قبل سوريين، لقضية (تعدد المعايير عند السوريين) في النظر لأنفسهم وفي النظر للآخرين الذين يتواجدون عسكرياً في الأرض السورية وينخرطون بهذا الشكل أوداك في الأزمة السورية منذ عام 2011. نحن نريد من هذه الافتتاحيات الثلاث أن نقول بأن هناك أزمة سورية وطنية عامة تشمل كل السوريين تعكسها عملية وقضية (تعدد المعايير عند السوريين).

كيفية العلاقة بين السلطة المستبدية والإصلاح (والضرورات)

في ظل سلطة استبدادية ، كانت متبينة لخطاب كلاسيكي يساري ، وتقوم دوما بإدارة الميزان المجتمعي وفق أجنداتها ، وفي ظل علاقات دولية معينة ، فإنها تحاول دوما بيع مواقف للقوى الدولية الكبرى مقابل حفاظها على مصدر رزقها ، والتمثل بالسلطة السياسية.

في حال مواجهة ضغوط دولية للبدء بإصلاح اقتصادي ، فإنها تقوم بوضع برنامج زمني وخطوات محددة لجعل الإصلاح الاقتصادي في حدود تضمن عدم إفراز قوى في بنيتها تشكل انقساماً لها وحاملاً لبديل ليبرالي يغير التركيبة الاجتماعية ويهدد وجودها.

أيضاً تحاول السلطة المستبدية كما جاء أعلاه ، بحصر الإصلاح الاقتصادي ضمن دائرة تضمن عدم انطلاقه لمسارات أبعد وأعمق تجعل السلطة السياسية في تهديد وجودي من تحت ، لذلك تحاول ضبط إيقاع الإصلاح الاقتصادي دون أن يمتد لإصلاح سياسي جذري يغير تركيبة السلطة ، ويقوم المجتمع من خلال الإمكانيات التي وفرها الإصلاح الاقتصادي بإنتاج نظام سياسي بديل يجعل بها السلطة في إطار تداولي غير احتكاري ، وينتج بنية جديدة تتجاوز السلطة السابقة المستبدية.

في إطار ذلك تحاول السلطة المستبدية الإستعانة بقوى خارجية لتعديل الميزان المحلي ، للحفاظ على وجودها المادي في سلطة الدولة ، وتبيع مواقف للقوى الدولية الحليفة للحفاظ على بقائها ، بل أيضاً تتخبط في أجندة تلك القوى الدولية إن لم تكن قد أضحت تابعة بسياساتها لتلك القوى.

وتستخدم السلطة المستبدية سياساتها لتلبية حاجات فئات معينة في المجتمع ، لكسب رضا محلي ما ، ولضمان عدم اتحاد قوى مجتمعية أساسية لإنتاج بديلاً ما يتجاوز من هم في السلطة القائمة ، بالتالي تدير تحالفاتها الاجتماعية لتوفير شروط البقاء في السلطة ، من خلال كسب مشروعية محلية ، تكون بتلبية بعض حاجات أو الحاجات لفئات معينة على حساب فئات أخرى ، تشكل قوة رئيسة في إعادة ضبط العلاقات المجتمعية وتحديد مآلاتها ، وبالتالي ضمان بقاء المجتمع ضمن حدود لا يشكل خطراً على من هم في السلطة السياسية.

الحالة الاستبدادية في ممارسة السلطة ، هي تعتبر نتاج للعلاقات المجتمعية المحلية ، وتلبية لشروط دولية قائمة ، ومنتوج طبيعي لتأخر المجتمع المحلي ، وضعف أو غياب المجتمع المدني الحديث وانقسامه وعدم وصوله للنضج المطلوب.

لذلك يعتبر إفراز المجتمع المدني الحديث ضرورة ملحة لتجاوز العلاقات الاستبدادية والأبوية

والقبلية ، وضروري لمراقبة من هم في السلطة السياسية ، ولتمكين الفئات المنتجة والمجتمعية من إدارة مصالحها وعلاقاتها في ظل شروط صحية ، ولإنتاج وإعادة إنتاج نظام سياسي حديث يضمن الحريات العامة والشخصية ، ويوفر ظروفاً أفضل لممارسة الحقوق المدنية ، وحصر قوى الإفساد والفساد والإستبداد، ولتحديث البنية الاجتماعية بشكل ديمقراطي وناضج.

المعارضة السورية في ثلاثة عشر عاماً

- محمد سيد رصاص -
- "نورث برس"، 13/3/2024 -

عقب ماجرى في تونس ومصر ومع توقع عدم استمرار الوضع السوري القائم أطلقت الأمانة العامة لـ "اعلان دمشق" في يوم 25 شباط/فبراير 2011 النداء من أجل دعوة "جميع قوى المعارضة على أمل اللقاء في لجنة وطنية للتنسيق من أجل التغيير ، تنسق المواقف، وتخطط للنشاطات وتديرها " .

في فترة مابعد درعا 18 آذار/مارس 2011، ومانشاً من مشهد سوري جديد بفعل مظاهرات حصلت في محافظات سورية عديدة ، كان برنامج (التغيير الوطني الديمقراطي) يجمع كل أطراف المعارضة السورية ، ومن أجل تفادي مشهد الثمانينيات لما انقسمت المعارضة السورية بين الاسلاميين والديمقراطيين كانت فكرة "اللجنة الوطنية للتنسيق" التي أطلقت في نداء 25 شباط هي أقرب للدعوة إلى جبهة عريضة للمعارضة ، وفعلاً في يوم 9 أيار/مايو 2011 وزعت سراً على أطراف المعارضة السورية: "اعلان دمشق" و "التجمع الوطني الديمقراطي" و "تجمع اليسار الماركسي- تيم" و "المجلس السياسي الكردي" و "حزب الاتحاد الديمقراطي- ب . ي . د)، وعلى خمسة وثلاثين شخصية مستقلة بعضها من الاسلاميين، وثيقة حملت عنواناً هو: "نحو ائتلاف عام للتغيير الوطني الديمقراطي" .

خلال الأيام الفاصلة بين الوثيقتين كان مطلب (التغيير) مرفوقاً بالدعوة إلى (حوار وطني شامل) وهو ما كان بالحرف موجوداً في وثيقة "اعلان دمشق" ، ولم تكن هناك دعوات إلى " اسقاط النظام " بالوثيقتين . ولكن في 15 أيار/مايو انتقل "اعلان دمشق" نحو طرح جديد في بيان علني يقول بأن "الحديث عن الحوار في ظل اصرار النظام على خياره الأمني يعتبر موقفاً خاطئاً" .

خلال أربعين يوماً فصلت بين 15 أيار و 25 حزيران يوم قيام "هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الوطني الديمقراطي"، والتي هي وليدة نداء 25 شباط ، وضح أن امكانية قيام جبهة عريضة للمعارضة أصبحت غير ممكنة ، فمن وقع على وثيقة تأسيس " الهيئة " كان العربويون والماركسيون واليسار الكردي، فيما تبلور اتجاه معارض آخر ، ضم ليبراليوا "اعلان

دمشق" والاسلاميون ، اتجه نحو تشكيل "المجلس الوطني" الذي أعلن عنه في اسطنبول بيوم 2 تشرين الأول/أكتوبر، وكان الاتجاه الأخير يحمل شعار "اسقاط النظام" و "طلب الحماية الدولية" بالترافق مع انخراط الاسلاميين بالمجلس في تمويل وتنظيم الفصائل المسلحة المعارضة التي بدأت بالظهور منذ خريف ذلك العام.

هذا الانقسام الذي ظهرت معالمه في الصيف جرت محاولة لتجسيده لما جرت محادثات في الدوحة في الأسبوع الأول من أيلول/سبتمبر، بين "الهيئة" و "اعلان دمشق" و "الاخوان المسلمون"، وفشلت بسبب رفض الاعلان والاخوان تضمين مطلب (رفض التدخل العسكري الخارجي) و(إدانة العنف من أية جهة أتى) في الوثيقة للجسم الجديد المقترح للمعارضة الذي أسمى بالمسودة باسم "الائتلاف الوطني السوري" ، ثم فشلت المحاولة الثانية بين "المجلس" و "الهيئة" لما رفض المكتب التنفيذي للمجلس وثيقة 30 كانون أول/ديسمبر 2011 التي وقعها رئيسه الدكتور برهان

غليون مع نائب المنسق العام للهيئة الدكتور هيثم مناع في القاهرة . وبين التاريخين اتجهت الأحزاب الكردية إلى تشكيل "المجلس الوطني الكردي" بيوم 27 تشرين الأول/أكتوبر، وكان ملفتاً بقاء "حزب الاتحاد الديمقراطي" في هيئة

التنسيق وعدم اتجاهه نحو جسم فئوي قومي خاص مثل "المجلس الوطني الكردي" (حزب الاتحاد الديمقراطي قام بتجميد عضويته في هيئة التنسيق بكتاب يحمل تاريخ 2016\1\7) .

لم تكن الخلافات تنظيمية بين الاتجاهين المذكورين في المعارضة السورية، حيث كانت "الهيئة" منذ مؤتمر حلبون في 17 أيلول تطرح مرحلة انتقالية تتشارك فيها السلطة والمعارضة في "مرحلة انتقالية تتولى السلطة فيها حكومة وحدة

وطنية تتمتع بكل الصلاحيات اللازمة لقيادة الانتقال نحو النظام الجديد المنشود" (وثيقة: "الانتفاضة - الثورة: المخاطر وطريق التغيير"، البند السابع)، فيما كان تحالف الاسلاميين والليبراليين في "المجلس" يطرح بدل (المطلب التغييرى الانتقالي) مطلب (اسقاط النظام) بالترافق مع ميول عندهم نحو المراهنة على التدخل العسكري الخارجى وتشجيع العنف المعارض في زمن كان الرئيس الأميركي باراك أوباما يرفع تحالفاً أميركياً مع تركية الأردنو غانية ويؤيد تولى الاسلاميين للسلطة في تونس بخريف 2011 ثم مصر في صيف 2012.

هذا الانقسام بين اتجاه "تغييرى انتقالي للسلطة" و "اتجاه اسقاطى للسلطة" مازال قائماً في المعارضة السورية حتى أيامنا هذه ، وبداية هذا الانقسام ظهرت منذ خريف 2011، وكانت بذوره في أيار 2011. تظهر هذا الانقسام في الموقف من "مبادرة الجامعة العربية" (2 تشرين الثانى 2011) ومن "بيان جنيف 1" (30 حزيران 2012) وهما يدعوان إلى حل تغييرى انتقالي، حيث رفض "المجلس" المبادرة العربية وبيان جنيف وهو متابعه "الائتلاف" الذي هو وريث المجلس منذ خريف 2012، وحتى عندما شارك "الائتلاف" في الوفد المفاوض المعارض في (مؤتمر جنيف 3)، بالربع الأول من عام 2016، بمحادثات أجريت مع الوفد الحكومى السوري من أجل تنفيذ القرار الأممي 2254 (18 كانون الأول 2015)، برعاية أميركية - روسية وهو يحوي خريطة طريق لمرحلة انتقالية تغييرية ، فإنه سرعان ماشارك رياض حجاب في تفشيل المفاوضات بتشجيع تركي.

يمكن هنا لملمة ماسبق: "اعلان دمشق" و "الاخوان المسلمون"، ثم جسمهما التحالفى المشترك في "المجلس" ووريثه "الائتلاف" ، لم تصب كراتهم شباك المرمى ولامرة واحدة ولاحتى أخشاب المرمى الثلاث خلال الثلاثة عشر عاماً الماضية ، هذا إذا استخدمنا مصطلحات كرة القدم، وكانت قراءتهم للسياسة بعيدة عن مبدأ: "إدارة الممكنات من أجل تحقيق الهدف"، وكانت قراءتهم للجو السوري والجوين الدولى والاقليمى لاتلامس الوقائع وتوازنات القوى ولااتجاهات الرياح حتى عند الحلفاء فكيف بالخصوم . ويمكن هنا تذكر موقف رئيس "الائتلاف" معاذ الخطيب في مؤتمر مراكش ل"مجموعة أصدقاء سوريا" (2012\12\12) لما اعتبر "جبهة النصرة جزء من الثورة" أمام الحاضرين ومن ضمنهم نائب وزير الخارجية الأميركي وليام بيرنز، ثم كرر الموقف ذاته باليوم التالي نائبه جورج صبرة بحديث تلفزيوني مع محطة أميركية ، في وقت كانت واشنطن مصدومة بمقتل السفير الأميركي في ليبيا على أيدي اسلاميين مرتبطين بتنظيم "القاعدة"، وهو مادفعها قبل خمسة ايام من مؤتمر مراكش لتصنيف "جبهة النصرة" المرتبطة بتنظيم القاعدة "منظمة ارهابية"، ثم تكررت الصدمات لواشنطن بالمواقف الصادرة من "الائتلاف" لمارفض النداء الأميركي في فترة 2014-2016 بأن يكون صاحب موقف مضاد من "داعش" في وقت شكلت فيه واشنطن تحالفاً دولياً ضدها .

كان موقف "مجلس سوريا الديمقراطية- مسد" و"قوات سوريا الديمقراطية- قسد" في الانخراط في الجهد ضد "داعش" قراءة مطابقة للجو الدولي ولاتجاه الرياح الدولية، مثلما كانت قراءة "هيئة التنسيق" مطابقة في قراءة الجو الدولي - الاقليمي نحو الحل الانتقالي منذ عام 2011، و"الهيئة" و"مسد" اجتمعا أيضاً منذ عام 2016 على الحل السياسي الانتقالي. والأرجح أن هذا ماجمعهما في وثيقة التفاهم الثنائية الموقعة بينهما في 24 حزيران 2023، ثم فرقتهما الخلافات حول "وثيقة العقد الاجتماعي"، كما فرقتهما قضية طرح (الفيدرالية) التي طرحتها "الإدارة الذاتية" في عام 2016.

كانت وثيقة 24 حزيران 2023 جهداً أولياً من أجل تشكيل "القطب الديمقراطي"، الذي كان يؤمل أن يضم كل المعارضين غير الاسلاميين، بعد أن فشل الاسلاميون، الذين تصدروا المعارضة السورية، بتشجيع أميركي- تركي، منذ خريف 2011، وفي لقاءات لمعارضين سوريين كثر مع أطراف دولية واقليمية كان يلمس تغير الجو الدولي - الاقليمي من الاسلاميين باتجاه النذب والسلب وضرورة تغيير مافعله أوباما وأردوغان لماساهما في جعل الاسلاميين في واجهة المعارضة السورية، وقد كان امساك الاسلاميين بمقود مركب المعارضة السورية سبباً رئيسياً في فشل المعارضة السورية خلال ثلاثة عشر عاماً مضت.

حديث في السياسة

من أصعب الأمور أن تكتب في السياسة في منطقة هي أشبه بالرّمال المتحركة والتي لاتعرف مصادر الرياح التي تحركها ولا إلى أين هي وجهتها ولكن وكما هي الحال مع سيلٍ متدفّقٍ على غير هويٍ فإن من يحدّد مسار تحرّكه هي تضاريس الأرض التي يتحرك بها. فإنّ من يحدّد مسار السياسة في هذه المنطقة هو تضاريسها السياسية بلا شكٍ والتي تعبّر عن تشابك مصالحٍ إقليميٍّ ودوليٍّ هو على غايةٍ في التعقيد ولكنّه أيضاً يسهل إكتشافه وحل ألغازه إذا ما انتبهنا للخيوط الخفيّة الذي يربط بين مكوّناته كلّها كما هو التشابك بين العلوم كافّةً فالذي يفكّ شيفرة هذا الدّاخل هو الذي نسمّيه فلسفة العلم كذلك هو الأمر بالنسبة لما يجري على صعيد المنطقة فله أيضاً فلسفته التي علينا معرفتها لنستطيع فكّ شيفرتها بشكلٍ أقرب إلى الحقيقة منه إلى التحليل البسيط الذي تسوّقه أجهزة الإعلام من هنا وهناك.

سورياً هي الحصان والعربة هي القاطرة والمقطورة هي اللاعب الرئيس والملعوب به الرئيس هي لغز التناقضات كلّها لما يجري في المنطقة والعالم لماذا؟

لنبدأ من الأهم تاريخياً الذي هو محاولة محمّد علي باشا تحطيم دولة الخلافة العثمانية في أواسط القرن التاسع عشر تلك المحاولة التي فتّحت عين أوروبا وانكلترا تحديداً على خطورة مثل هذه المحاولة على مصالحها في المنطقة والعالم إذ لا يخفى إلّا على الجاهل في علوم التاريخ مال هذه المنطقة من أهميّة إستراتيجية على صعيد العالم كلّ زء عليها الآن اكتشاف الغاز والنّفط بكميّاتٍ هائلةٍ فيها

تلك المحاولة التي أرادها محمّد علي باشا نقطة إرتكازٍ لبناء دولة قويّة تحتلّ قلب العالم كما كانت في العهدين الأموي والعبّاسي ولما كان الغرب على قدرٍ من القوّة والرّؤية الإستراتيجية أدرك لساعته مدى خطورة مثل هكذا محاولة على مصالحه في الشّرقين الأوسط والأقصى وشبه القارة الهندية وإفريقيا فسارع بلسان بريطانيا إلى تهديد محمد علي بأنّ الحكم لن يكون من بعده إلى أولاده إذا لم يسارع إلى سحب جيوشه التي كانت

تحاصر الآستانة بقيادة ابنه إبراهيم باشا ولأنّ محمّد علي باشا لم تكن الرؤية الإستراتيجية العميقة لمصالح المنطقة فضّل الانصياع لرغبات أوروبا وانكفأ جيشه عائداً إلى مصر وتمّ بذلك إغتيال مشروع لو تمّ وإكتمل لتغيّر وجه المنطقة والعالم

تلك فترة عبرت وعبرت معها هذا الشرق الأوسط النعيس مرحلتي الإستعمارين العثماني والأوروبي لتتال دوله المستحدثة إستقلالات هي أشبه بفسحة التنفس للسجناء في ساحة السجن دفع الغرب بمشاريع كثيرة إلى المنطقة من حلف بغداد إلى مشاريع وحدات كان الهدف من إطلاقها هو إسقاط فكرتها نهائياً من اللاشعور الجمعي لشعوب المنطقة وتمّ زرع إسرائيل لتكون كلب الحراسة الأقوى في المنطقة الذي يسهر على حماية مصالح الغرب في هذه المنطقة.

هنا علينا أن لانتسى أن الغرب يعي تماماً أن إسرائيل وتركيا دولتان مقامتان على أرض ليست لهما فتركا قامت على أنقاض الدولة البيزنطية المشرقية وإسرائيل قامت على أنقاض فلسطين الجزء الجنوبي من سوريا

فالأتراك ويهود إسرائيل هم شعبان ليسا من أصول المنطقة ولذلك هما شعبان مكروهان تاريخياً من كلّ شعوب المنطقة بما فيها الشعب الروسي الذي خاض مع العثمانيين حرب الأربعين عاماً . لذلك نجد أنّه من الطبيعي جداً ووفق منطق التاريخ والمصالح أن يكون العثمانيون ويهود إسرائيل في تحالف دائم بغض النظر عن إدعاءات العثمانيين الإسلامية وأنّه كان ومايزال من الخطأ أن نعتبر الأتراك يمكن أن

يكونوا في يوم من الأيام مع المسلمين العرب ضدّ يهود إسرائيل لأن البعد القومي العميق عند الأتراك دفعهم للتحالف مع الألمان في الحرب العالمية الأولى وقبض ثمن سكوتهم في الحرب العالمية الثانية بعضاً من أرض

بلاد الشام التاريخية أعني كيليكية وإسكندرونة حتّى ديار بكر.

وفي الوقت عينه هناك عدم ثقة عميق من الغرب تجاه هذين الشعبين الأتراك ويهود إسرائيل والدليل مايجري الآن في الكواليس ومنذ ثورة الخميني في إيران على ترويض المنطقة لتكون في القبضة الفارسية العريقة تاريخياً والتي هي أقرب حضارياً وفلسفياً إلى الغرب من هذين الشعبين. هنا تبدو سوريا ومع ظهور الصين وعودة روسيا إلى الساحة الدولية وكأنّها بيت القصيد لماتريده كلّ هذه القوى أكانت مجتمعة أم فرادى.

توافق المسار بين تراجع حركة التحرر العربية واختزال جوهر وماهية قضية الأمة المركزية

-حبيب حداد -

منذ مطلع السبعينات وكما رأى المفكر العربي سمير أمين ، في كتابه (أزمة المجتمع العربي) دخلت المنطقة ، وحركة التحرر العربية بصورة عامة، في مرحلة تراجع وانحسار متواصلة وذلك في أعقاب سقوط النظامين الوطنيين التقدميين في كل من مصر وسورية بفعل الجناح العسكري اليميني في كل منهما . وكما هو معروف للجميع

فقد تتالت التراجعات والانهيئات على صعيد حركة التحرر هذه مروراً باتفاقات كامب ديفيد ووادي عربة وأوسلو إلى حروب الخليج واحتلال العراق وتدمير دولته إلى الانتفاضات الشعبية العربية التي غدر بها وتم حرفها عن مساراتها ومن ثم إجهاضها حتى وصلنا إلى الحال التي تعيشها أمتنا اليوم. ولعل أخطر ما اتسمت به حركة التراجع والارتداد تلك هو ما استهدف القضية المركزية اي القضية الفلسطينية ، سواء على صعيد وعي ماهيتها وما تمثله من أولوية بالنسبة لأهداف الأمة ومستقبلها المأمول، ام على صعيد الأساليب التي ينبغي انتهاجها والوسائل التي يتوجب استخدامها في سبيل التوصل للحلول الناجعة لها . فلم يكن التغير الذي حدث في فهم أبعاد هذه القضية الوطنية الإنسانية ، وفي طبيعة ومحتوى الصراع الذي يكفل تحقيق الحل العادل لها مجرد تغير في التعبير والشكل والتسميات لكنه كان في حقيقته وكما برهنت على ذلك كل التطورات اللاحقة تغيراً وتراجعاً في فهم جوهر وأبعاد هذه القضية العادلة ، وترافق ذلك كما هو معروف بتغير وتراجع في استخدام الأساليب الصحيحة التي تكفل إنجاز الحل العادل لها .

هكذا انتقلت تسمية القضية الفلسطينية والتعبير عنها من كونها القضية المركزية للأمة وحركتها التحررية إلى كونها إحدى القضايا التي تواجهها الأمة ، ومن ثم الى التعبير عنها بالمسألة الفلسطينية وبعد ذلك بالمشكلة الفلسطينية ... أي المشكلة التي تستدعي من الأنظمة العربية الحاكمة بالتوافق مع السلطة الفلسطينية الحالية التوصل إلى اي حل لها ،الحل الذي لا يعبر عن إرادة شعوبها ،والذي يخدم مصالح هذه الأنظمة واستمرار وجودها إلى أطول امد ممكن.

أما عن أسلوب الكفاح الذي ينبغي أن تعتمد شعوب الأمة لتحرير فلسطين فقد تغيرت هويته أيضاً وترافقت بتبدل النظرة إلى طبيعة وجوهر هذا الصراع في تلازم مع تراجع مسار الكفاح التحرري النهضوي لشعوب هذه الأمة. فقد انطلقت بدايات هذا الصراع من وعي سليم لهذا الكيان في مواجهة ابعاده ومراميهِ والوظيفة التي اصطنع كي يضطلع بها في قلب هذه المنطقة الإستراتيجية من العالم . فهو صراع حضاري ،صراع وجود لا حدود ، كما كنا نعبر عن ذلك . وان الحل الصحيح لمواجهة هذا المخطط الصهيوني الاستعماري إنما يستدعي إقامة دولة ديمقراطية علمانية واحدة في فلسطين لجميع سكانها الأصليين. وبعد ان كان عنوان وطبيعة هذا الصراع في مسار حركة التحرر العربية: الصراع الصهيوني العربي تراجعت تسميته لتأخذ صيغة الصراع الاسرائيلي العربي وبعدها وتعبيراً عن مواقفها انتقلت الانظمة العربية الحاكمة ومعها القوى الرجعية والمعادية باستخدام الصيغة: الصراع الفلسطيني الاسرائيلي ،ولعل مانشهده منذ اندلاع معركة طوفان الأقصى البطولية ومدى تخليها عن أبسط دواعي التضامن الإنساني مع شعب غزة ما يفضح طبيعة الدور الذي باتت تضطلع به هذه القوى والانظمة ... وكما يقال فان ما كان يستقر في الأذهان أصبح يعبر عنه في العيان!

واضح إذن كيف تفصح مسيرة التراجع والارتداد هذه عن مسار حركة التحرر العربية وقضيتها المركزية المرحلية أي القضية الفلسطينية وعن طبيعة الدور المتواطئ للأنظمة الحاكمة وكل القوى الرجعية والمعادية في المخططات

والمشروعات التي تتوالى منذ سنوات تحت مختلف العناوين والتسميات لتغتال إرادة التحدي والصمود وتجهض كل عوامل ومقومات بناء المستقبل الحضاري المنشود لهذه الأمة.

في نقد اليسار، نحو يسار عربي جديد

محمد علي مقلد -

تحت وطأة انهيار التجربة الاشتراكية ومعسكرها انقسم اليسار في العالم وفي العالم العربي وتوزع على ثلاثة تيارات رئيسية: تياراً أول من ماضيه الفكري والنضالي والسياسي محملاً رواد التجربة من ماركس

ولينين إلى كل القادة التاريخيين في الحركة الاشتراكية مسؤولية الأخطاء النظرية والتطبيقية، نافياً أية فضيلة لتلك التجربة؛ ولجأ تيار ثان إلى نظرية المؤامرة ليفسر أسباب الفشل، متمسكاً بحرفية التجربة وميراثاً قادة الفكر والنضال الاشتراكي من أية مسؤولية عن الانهيار، فيما انكبّ آخرون على نقد التجربة وتقويمها واستخلاص العبر منها، إلى أن جاء الربيع العربي ليكشف بشكل لا لبس فيه أن اليسار، الذي كان غائباً كتنظيمات حزبية عن الثورة على الاستبداد، كان حاضراً من خلال المشاركة الفاعلة ليساريين من كل الأطياف، ممن تخلوا عن روابطهم التنظيمية وأقاموا على ضفاف الأحزاب التي كانوا ينتمون إليها، أو ممن تمردوا على قرارات أحزابهم الداعمة لأنظمة الاستبداد، كما كان حاضراً، وهذا هو الأهم، من خلال القيم السياسية والثقافية التي عمل على نشرها قبل الانهيار، وبذلك شكل الربيع العربي منعطفاً عملياً في نقد ماضي اليسار، موجهاً الدعوة إليه صريحة ليعيد رسم مستقبله، موفراً للمفكرين والمناضلين فرص الاستفادة من الثورة الشبابية واستخلاص الدروس السليمة منها.

لقد انطلقت ورشة النقاش النظري حول مستقبل اليسار والاشتراكية، وانخرط فيها فلاسفة ومؤرخون واقتصاديون متحدرين من التراث الماركسي. غير أن هذه الورشة افتقرت إلى الحد الأدنى من التنسيق والإدارة الكفيلة باستخلاص النتائج النظرية وترجمتها إلى لغة سياسية وشعارات ومهام نضالية. إن الجهة الصالحة لإدارة النقاش ولعب الدور التنسيقي والانخراط في الصراع الإيديولوجي المفتوح على مداه، بعد سقوط الأصوليات الماركسية والقومية والدينية، هي يسار عربي جديد يعيد قراءة كل التراث النظري والمصطلحات المتعلقة بالثورة والصراع الطبقي، ويعمل على تأصيلها وتبنيها وتلقيحها بمعطيات العلوم والمعارف الحديثة.

بزوال المعسكر الاشتراكي زالت الحدود السياسية والجغرافية من حلبة الصراع العالمي وتخلخت القيم والمعايير وتشوشت الحدود بين اليسار واليمين، ولا سيما بعد أن سيطرت الأحادية القطبية، وشاركت حكومات يسارية أوروبية وأنظمة محسوبة على الحركة القومية العربية في الممارك التي خاضتها الولايات المتحدة الأميركية في يوغسلافيا وفي حرب الخليج الأولى، وقد تفاقم هذا التشوش مع انتشار نظريتي نهاية التاريخ وصراع الحضارات اللتين سرعان ما بهت وهجما لتتقشع حقائق أخرى كان من أهمها:

1. شكل سقوط الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية خسارة كبرى على كل الشعوب المستضعفة التي كانت ترى فيهما سندا في مواجهة الرأسمالية المتوحشة ومنظوماتها الاقتصادية والمالية، وخسارة أيضاً على كل الأحزاب الملتحقة بهما في برامجها وسياساتها وأولويات مهماتها، والتي تنيتمت بغياهما، بعد أن غلبت عليها صفة "اليسار الدولي" على حساب وجهها الوطني والمحلي. غير أنه قد يكون من الآثار الإيجابية

للانهيار وضع اليسار أمام مسؤولياته التاريخية في أن يتحرر من التبعية ويصبح أكثر ثقة بالنفس فيعطى الأولوية للتناقضات الطبقيّة والسياسية الداخلية، ويعيد النظر بدوره وبخريطة تحالفاته ورسم سياساته في مناهضة النظام العالمي الجديد، وأن يكون شريكا في المبادرة لبناء أممية جديدة على أنقاض الأممية السابقة. لقد بدا لشعوب المنظومة الاشتراكية وشعوب العالم الثالث المتحالفة معها أنها دخلت ، بعد الانهيار، مرحلة جديدة تعتمد على (أو تطمح إلى) بناء أنظمة تقوم على الديمقراطية واحترام الحريات السياسية وحرية المبادرة الاقتصادية والاستثمارات المالية . ولئن كانت هذه التحولات قد ظهرت في إسبانيا واليونان وأوروبا الشرقية وفي دول من أميركا اللاتينية قبل الانهيار وبعده ، فهي انتظرت الربيع العربي ليطلق عملية التحول هذه في منطقنا. ولم يحصل الانفتاح على الديمقراطية والحريات السياسية من دون خسائر، بل تراف

مجموعة من المكاسب والقيم التي كانت قد حققتها الأنظمة الاشتراكية لشعوبها وساعدت شعوبا أخرى على تحقيقها، كما ترافقت التحولات مع حالة من عدم الاستقرار لا يمكن التكهّن بمداها وبتعقيداتها ، وسيكون ذلك رهنا بدور محوري ينبغي أن يلعبه اليسار في البلدان التي حصلت فيها انتفاضات أو ثورات أو تغييرات سلمية.

2. على أنقاض اليسار العالمي المنهار نشأ نظام عالمي أحادي ، تمثل بسيطرة اقتصادية للرأسمالية العالمية ، معززة بإيديولوجية نهاية التاريخ وصراع الحضارات، التي سرعان ما كشف زيفها تفاقم أزمتها المالية والاقتصادية اللتين عصفتا بالمراكز الرأسمالية الكبرى، وتفاقم أزمتها السياسية، بعد أن تبددت أوهام السيطرة الأحادية على العالم وظهرت كلفتها العالية. أما وقد انجلى غبار الانهيار وخفت ضجيج السيطرة الإمبريالية وبهت وهج أيديولوجية نهاية التاريخ ، فقد بات من الملح أن يخرج اليسار من ذهوله وانكفائه ، ليواكب ولادة جيله الثالث ، بعد جيله الأول الذي استلهم من الثورة الفرنسية إسمه ومضمونه ، وجيله الثاني الذي نشأ في حضن الثورتين السوفياتية والصينية . إن على هذا الجيل الثالث أن يبذل نوعين من الأوهام، الفوكويامية القائلة بنهاية التاريخ، والسوفياتية القائلة بأن هذا العصر هو عصر الانتقال إلى الاشتراكية، ويرسم خطة أكثر واقعية وملموسية تظهر فيها بوضوح خصوصيات البلدان والمجتمعات والدول ، بديلا عن الوصفات الجاهزة التي اعتمد اليسار تطبيقها في كل زمان ومكان.

3- أثبت انهيار التجربة الاشتراكية المحققة من جهة، وتفاقم الأزمات الدورية للرأسمالية من جهة أخرى، أن اليسار في حاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى الماركسية منهجا علميا لتفسير العالم ومرشدا نظريا لتغييره ، وقد أكد هذه الحاجة إقبال غير مسبوق، من اليسار ومن سواه، على ما كان قد كتبه ماركس عن الرأسمالية قبل قرنين، وذلك بحثا عن تفسير لآخر للأزمات المعاصرة التي عصفت بالاقتصاد العالمي. غير أن هذه الحاجة تتطلب أولاً قراءة غير أحادية للماركسية، تتفادى التعميم السوفياتي وتسعى إلى استخدام ما تضمنه منهجها من قوانين علمية، وتخليصها من الأفكار الإيديولوجية التي أثبتت الوقائع عقمها أو عدم جدواها، إما بسبب التأويلات المتعسفة أو بسبب بلوغها حدودها التاريخية ؛ كما تتطلب ثانيا الكف عن الاعتقاد بأن الماركسية هي نهاية تاريخ العلوم والمعارف، والعمل بالتالي على تجديدها وتحديثها، وذلك بوصلها بكل المعارف والعلوم التي تغني النظرية وتمنح مصطلح الثورة مدلوله الحقيقي بعد أن شوّهته الانقلابات الفوقية التي قادها ضباط أو معممون أو رجال مخابرات، واقتترنت بالعنف والارهاب وممارسة الاستبداد، واقتصر التغيير فيها على تبديل المواقع في هرم السلطة، كما يتطلب تجديدها وتحديثها إعادة النظر بكل المفاهيم المتعلقة بالثورة والتغيير والطبقة العاملة والبروليتاريا والصراع الطبقي، الخ . وشحنها بمدلولات ومضامين جديدة على ضوء العلوم والمعارف والوقائع والمعطيات الحديثة في العالم

4. التزاما منه بأولويات الصراع العالمي بين المعسكرين ، غلب اليسار الشيوعي العربي التناقضات الخارجية

على التناقضات الطبقيّة الداخليّة ، فانتسعت مساحة العمل المشترك مع الحركة القوميّة العربيّة ونشأت أشكال من التعاون والتنافس والصراع والتلاحق ، فتمركست تيارات قوميّة ، وتخلّت أحزاب شيوعيّة ، في المقابل ، عن الجانب الطبقي من صراعاتها الداخليّة أو جعلته في آخر قائمة أولوياتها ، وتشوّه بفعل ذلك المضمون التقدمي لفكرة اليسار ، ونشأ تحالف هش في مواجهة "الإمبريالية والصهيونية والاستعمار" دفع اليسار كلفته غاليا ، بعد أن استولى حلفاؤه على خصوصيته اليسارية والاشتراكية والأممية وحددوا له حجم مشاركته في حمل الهموم القوميّة من موقع هامشي غير موثوق وغير ثابت ، وانتظروا لحظة الانهيار ليستكملوا تقاسم ثروته البشريّة والثقافيّة والنضاليّة .

. لقد انصب اهتمام ماركس على الجانب الاقتصادي من تطور الرأسمالية سعيا وراء تفسير التاريخ واستخراج

قوانينه ، ولذلك خلت الكتابات الماركسية من بحوث في السياسيّة توازي ، في عمقها ، بحوثها الاقتصاديّة . كما أن لينين ، من جانبه ، لم ينطلق من نضج الظروف اقتصاديّة ، بل اقتنص لحظة سياسيّة كانت فيها الدول الرأسماليّة في ذروة تنافسها ، لينأى بروسيا عن الحرب العالميّة ويبني فيها نظاما جديدا مستلها من أدبيات الفكر الماركسي ، فاقترن نجاح الثورة بالوصول إلى السلطة فحسب ، وجرى تأويل أفكار ماركس المبعثرة عن الدولة تأويلا أيديولوجيا مفاده القضاء على الدولة (الرأسماليّة) بدل النضال والعمل على تأمين الشروط الماديّة لاضمحلال الدولة (الدولة بالمطلق بما في ذلك الدولة الاشتراكية) . وذلك من أجل بناء مجتمع (فاضل) اشتراكي يمهد لقيام المجتمع الشيوعي.

6. أثبتت نتائج الانهيار أن التجربة الاشتراكية قصرت عن الرأسمالية في تطوير القوى المنتجة لكنها تفوقت عليها في توزيع الثروة توزيعا خفف من حجم الكوارث الاجتماعيّة الناجمة من التفاوت الطبقي داخل بلدان العالم الرأسمالي ومن التطور اللامتكافئ بين مركزه وأطرافه . ولذلك بات على اليسار العربي اليوم ، بعد أن بنى برامجه على هاجس الاستقلال الاقتصادي وفك التبعية عن الاستعمار (عن الرأسمالية) ، أن يناضل لتحسين

شروطه داخل الرأسمالية ، مستندا إلى كتلة ضخمة من الدراسات الاقتصاديّة وضعها مفكرون تقدميون ماركسيون من العالم العربي ومن كل العالم ، ومسترشدا بها لإعادة بناء مشروعه الهادف إلى تجاوز النظام الاقتصادي في الرأسمالية ، ومسترشدا أيضا بتجارب عالميّة تميزت بطابع اشتراكي في بعض بلدان شمال أوروبا ولا سيما السويد والدنمرك وبعض بلدان أميركا اللاتينيّة ولا سيما البرازيل ، وبتجربة الصين التي

اعتمدت ، بديلا عن اقتصاد السوق والاقتصاد الموجه ، نظرية اقتصاد السوق الاشتراكي ، الخ . وكذلك بتجارب البلدان التي تحولت من الاشتراكية إلى الرأسمالية في أوروبا الشرقية ، كل ذلك بحثا عن حلول اقتصاديّة مرحليّة مناسبة لبلدان العالم العربي منفردة ومجمعة.

7. بتركيزه على الجانب الاقتصادي ، أغفل اليسار كون الرأسمالية منظومة كاملة من القيم الاقتصاديّة والسياسيّة والثقافيّة والاجتماعيّة والفنيّة ، الخ . شكلت ، بحسب ماركس ، بديلا ثوريا تقدما من منظومة أخرى كانت سائدة في حضارة العصور الاقطاعيّة ، وبالتالي فإن تجاوزها لا يتم بالتبسيط الذي تخيله اليسار العالمي ، بثورتيه السوفييتيّة والصينيّة ، أي بمجرد استلام قوى سياسيّة جديدة ، تزعم تمثيلها لليسار ، السلطة عن طريق الثورة المسلّحة أو الثورة الثقافيّة أو الثورة الجماهيريّة ، أو بانقلاب يقوده ضباط أو معممون أو زعماء قبائل ، بل هو عملية معقدة طويلة الأمد لا تتحقق إلا عندما تبلغ الرأسمالية حدودها التاريخيّة وتنضج ظروف بديلها الثوري التقدمي التاريخي كحضارة ، أي كمنظومة كاملة من القيم الاقتصاديّة والسياسيّة والثقافيّة

والاجتماعية والفنية قد تحمل الاسم الذي أطلقه عليها ماركس : الاشتراكية. هذه المنظومة الجديدة التي تمهد لاضمحلال الدولة تستند إلى نمط من علاقات الانتاج المادي والروحي تتضافر فيه كل مقومات الحضارة الجديدة وتلعب فيه منظومة القيم الأخلاقية دورا مركزيا بديلا عن القوانين الوضعية أو مساعدا لها ورقيا عليها. إن القيم الأخلاقية في الاشتراكية تلعب دور القوانين في الدولة الرأسمالية. هذه العملية المعقدة تحتاج إلى يسار لا تقتصر مشاركته على النضال ضد على الرأسمالية والعمل على تجاوزها فحسب، بل إلى أنضاج بدائلها .

8. انطلق اليسار من الاعتقاد بأن العصر هو عصر الانتقال إلى الاشتراكية ، ورسم برامجه وحدد جبهة أعدائه وجبهة حلفائه على هذا الأساس ، فكان من أثمان ذلك ، مع استثناءات قليلة لا تغير في طبيعة المشهد

العام، تماهي اليسار العربي بالحركة القومية العربية والنضال تحت عبايتها والتخلي عن خصوصيته وتمايزه عنها. وإذا كان من مآثر تلك الحركة مجابهتها الوجود الاستعماري المباشر وتحقيقها انتصارات كبرى من أهمها استقلال الجزائر ومواجهة العدوان الثلاثي على مصر وحصول معظم البلدان العربية على استقلالها خلال العقد اللذين أعقبا الحرب العالمية الثانية ، غير أن هذه الحركة فشلت في مواجهة المشروع الصهيوني الذي اقتلع الفلسطينيين من أرضهم وأسس دولة توسعية عدوانية وهدد مصالح الشعوب و الدول المحيطة تهديدا مباشرا ، وسائر الدول العربية تهديدا غير مباشر، كما فشلت في تحقيق أهدافها المعلنة في الوحدة والحرية والاشتراكية ، وأوصدت كل الأبواب أمام تطلعات الشعوب العربية إلى التقدم والدخول في حضارة العصر التي كانت أوروبا قد استلمت رايتها ، بعد أن حملتها الحضارة العربية ، في إطار سباق البدل، مدة ألفية من الزمن. ومع هذا الفشل أطبقت على العالم العربي من محيطه إلى خليجه أنظمة سياسية ترقى إلى حضارة سابقة، وتقوم على توارث السلطة وإحاطتها بنوع من القداسة لا تحظى بها إلا السلالات التي حكمت باسم الله لا باسم الشعب، على الضد تماما من مسار التطور العام في العالم المتجه إلى بناء الديمقراطيات واحترام

حقوق الانسان وإقامة الجمهوريات.

لقد جاء الربيع العربي ليعيد الاعتبار إلى حقيقة الصراع الطبقي الداخلي، وليثبت أن الخطر الأساسي الذي هدد مستقبل الأمة العربية تمثل بسيطرة قوى داخلية مارست طغيانها السياسي والاقتصادي تحت ستار محاربة أعداء الخارج ، وأن البيئة الحاضنة للخطر الخارجي تمثلت في سوء إدارة الوضع الداخلي ، من جانب الحركة القومية التي شكل اليسار جزءا منها ولو غير مرغوب فيه، والتي تمادت في ممارسة الاستبداد والطغيان وطمست الخصوصيات القطرية وأججت مشاعر التنافس الشوفيني بين القوميات والإثنيات والطوائف والأديان

التي يتشكل منها العالم العربي من محيطه إلى خليجه، وقد كان من خطايا اليسار، لا من أخطائه فحسب، التي لوثت تاريخه وجعلت سقوطه مدويا ، تحالفه مع أعتى أنظمة الطغيان في حركة التحرر الوطني العربي ، في ليبيا والعراق وسوريا وغيرها.

9. سقطت الفرضية القائلة إن البشرية تعيش "عصر الانتقال إلى الاشتراكية"، وبات على اليسار أن يعيد رسم حلمه على أسس جديدة ، ويعيد النظر بالبداهيات السابقة التي أنتجت المرحلة السوفياتية، ويناضل داخل الرأسمالية لتحقيق الشروط الموضوعية لتجاوزها ، ويواجه مفاستها وشرورها، وهي كثيرة ، ويستفيد من

كونها ، كما قال عنها ماركس ، شكلت ، حين قيامها ، ثورة تقدمية ضد علاقات الانتاج السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والفنية ، الخ التي كانت سائدة قبلها. أن أهم درس قدمته لنا هذه الثورة هو أنه ما كان لها أن تنجح وتترسخ في الحقلين الاقتصادي والثقافي لولا الحماية والضمانة اللتين تحققتا في الحقل السياسي (الثورتان الفرنسية والأميركية)، حين انتقل النظام السياسي من السلالات الوراثية إلى دولة الحق والقانون ، تنويعا لعمليات التحول الأخرى من الاقتصاد الزراعي والريعي إلى الاقتصاد الصناعي ، ومن العقل الغيبي والاسطوري إلى العقل العلمي. لقد شكل غياب هذه الأولوية عن الانقلابات الفوقية ، ولا سيما تلك التي عمت العالم العربي في مرحلته القومية ، تعبيراً عن فهم مغلوطن لطبيعة الرأسمالية ، إذ لم يجد فيها اليسار إلا وجهها الاستعماري ، وغابت عن تحليله أن الاستعمار شكل مرحلة إلزامية في تطور الرأسمالية حكمتها قوانين وآليات توسعها الأفقي والعمودي التي تحدث عنها ماركس. على ذلك الفهم المغلوطن والمجتزأ، حددت الحركة القومية العربية أولويات النضال الوطني، وطمست

الصراعات الطبقيّة الداخلية وشطبت من قاموسها السياسي مصطلح الديمقراطية مع شجرة العائلة السياسية التي ينتمي إليها، (دولة القانون والمؤسسات والكفاءة وتكافؤ الفرص والفصل بين السلطات ، دولة الحريات والديمقراطية وحقوق الانسان، الدولة المدنية ، العلمانية. الخ)، تحت ذرائع ومبررات سوغت لها اعتماد أنظمة سياسية استبدادية مستلهمة من أنظمة القرون الوسطى الوراثية ومن نظام الحزب الواحد في البلدان الشيوعية، أنظمة لم تجد سبيلاً لإخفاء عجزها عن تحقيق المهمات التي تنطحت لها (تحرير فلسطين، الوحدة العربية، الاشتراكية، التحرر من الاستعمار) إلا بممارسة الاستبداد وقمع الحريات والقضاء على بذور الديمقراطية التي كانت قد بزغت في مرحلة الاستقلال.

جاء الربيع العربي ليضع تشخيصاً جديداً للآزمة وليبدل ، على ضوء ذلك ، الأولويات في جدول العمل : لقد دخل العالم العربي في الحضارة الرأسمالية من أبواب شتى . غير أن استمرار الباب السياسي موصداً أمام التغيير الديمقراطي، في ظل استمرار أنظمة الاستبداد الوراثية ، الملكية والجمهورية، قائمة من المحيط إلى الخليج ، ألغى الضمانة الوحيدة لتعزيز إنجازات تحققت على الصعيد الاقتصادي فتفاقمت أعراض الرأسمالية الطرفية ، وإنجازات أخرى على الصعيد الثقافي، إذ بقيت نسبة الأمية مرتفعة ، ولم يتمكن العقل العلمي

والعلماني من إحداث القطيعة المعرفية مع العقل الغيبي الأسطوري، فضلاً عن أن أنظمة الاستبداد عجزت عن مواجهة التحدي الخارجي المتمثل بمشروع الدولة الصهيونية، ولم تميز بين المراحل المتعددة من تطور الرأسمالية العالمية ، ولا بين الصيغ المتنوعة التي جسدت ميل الرأسمالية إلى التوسع ، فلم تتغير صورة الاستعمار ، في نظر حركة التحرر الوطني العربية ، من بداية تكون الرأسمالية العالمية (اكتشاف أميركا اللاتينية) حتى غزو الفضاء والمحيطات وأشكال السيطرة العلمية والاقتصادية والتكنولوجية ، الخ. ولم تتغير بالتالي أشكال مواجهتها بل تجمدت على شكل وحيد هو النضال العسكري المسلح ومشتقاته كالمقاومة والممانعة والصمود والتصدي حتى في غياب الوجود العسكري الاستعماري المباشر ، وأغفلت معادلات اليسار القومي المتغيرات الهائلة السياسية والاقتصادية والعلمية والعسكرية ، الخ. التي حصلت على امتداد

القرن العشرين ، ولا سيما في نهايته عند سقوط الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية.

10. لقد استخف اليسار العربي بالديمقراطية واستصغر شأنها ورأى أن طرحها على جدول العمل بمثابة شدة عربية التطور إلى الخلف، قياساً بمهمة بناء الاشتراكية ، وهي مهمة "متقدمة" من وجهة نظره . غير أن الربيع العربي أثبت أن الديمقراطية ثورة وهي ليست أقل أهمية ولا تحقيقها أقل كلفة من المهمات الوطنية والقومية والأممية الكبرى، وأن السبيل إلى الوصول إليها لن يتأمن إلا عبر سيرورة وعملية نضالية طويلة الأمد لن

تنتهي بين ليلة وضحاها ، ولن تكتمل إلا إذا تعممت على كل بلدان العالم العربي من محيطه إلى خليجه.

11. على ضوء هذه المعطيات بات على اليسار العربي أن يعيد صياغة برنامج القضية القومية فيخلصها من مضمونها الشوفيني، ويلغي التناقض المفتعل فيها بين مصلحة الشعوب العربية بالوحدة والخصوصيات القطرية التي ترسخت خلال القرن العشرين ، ولا سيما أن الربيع العربي قد أكد على عمق الترابط الذي يجمع بين الشعوب العربية ماضيا وحاضرا ومصيرا مشتركا، وعلى أن الأزمة البنيوية في كل بلدان الوطن العربي ، تتمثل بوجود أنظمة استبدادية وملكيات وجمهوريات وراثية، جافت الديمقراطية وحقوق الإنسان وألغت الحريات السياسية والشخصية وعطلت الدساتير وزورت الإرادة الشعبية، كما أكد على أن برنامج الخروج من

هذه الأزمة واحد في كل هذه البلدان ، وهو برنامج التغيير الديمقراطي الهادف إلى بناء دولة الحق والدستور، دولة الكفاءة وتكافؤ الفرص والفصل بين السلطات، دولة المواطنة والمساواة أمام القانون، دولة المحاسبة والمراقبة التي يختار فيها الشعب بإرادته الحرة نظامه السياسي وممثليه في الحكم بديلا من التوريث والتعيين والاستيلاء على السلطة ومصادرتها والاستئثار بها.

بموازاة برنامج التغيير الديمقراطي الخاص بكل بلد ، على اليسار أن يشارك بفعالية في صياغة برنامج قومي تحترم فيه خصوصيات كل بلد ، تحتل فيه القضية الفلسطينية موقعا مركزيا، على أساس التضامن مع الشعب الفلسطيني واحترام استقلالية قراره وعدم التدخل في شؤونه الداخلية ولا في شؤون أي شعب عربي آخر إلا من باب التضامن والتعاون ، تأسيسا لتكامل اقتصادي وسياسي ومالي وتربوي، الخ. وتطويرا وتفعيلا لكل المنظمات الإقليمية العربية ، بما يمهّد لقيام أشكال تدريجية من الوحدة بين بلدان العالم العربي .

12. لقد خرج قطار العالم العربي عن سكة تطوره التاريخي حين اجتمعت الأصوليات اليسارية والدينية والقومية على إعلان عدائها السافر للديمقراطية في بداية القرن العشرين، إلى أن جاء الربيع العربي في بداية الحادي والعشرين ليضعه مجددا على سكة التطور الصحيحة . ومن المؤكد أن فوز الأصوليات الدينية في الانتخابات التشريعية قد حصل في سياق سياسي مختلف عن مسار الصراعات السابقة ، وجاء ليطوي صفحة

الصراع على المشروع الأيديولوجي، فلم يكن شعار "الإسلام هو الحل " أساسيا ، ولا كانت القضية الاجتماعية ولا القضايا القومية هي المحرك الأساسي في الربيع العربي ، بل كان إجماع من كل القوى على شعار مركزي هو استبدال أنظمة الاستبداد بأنظمة ديمقراطية. إن الأصوليات المشاركة في الربيع العربي متحدرة من الأصوليات القديمة، ولذلك برزت خلال الثورات بقايا من شعاراتها ، وفازت بالأغلبية في أول انتخابات حرة. غير أن ما حصل ليس سوى بداية مخاض طويل ، تكون المراحل التالية منه رهن الدور الذي ينبغي على اليسار أن يلعبه لتصويب عجلة الربيع ، ولا سيما أن المشهد العام كان مطبوعا بطابع آخر عنوانه الأول وحدة الموقف الشعبي حول المواطنة والانتماء إلى الأوطان لا إلى الطوائف والمذاهب والأديان ، و النضال من أجل الديمقراطية سبيلا لا لإسقاط الاستبداد القديم فحسب ، بل للحؤول دون عودته مرة أخرى عن طريق الأصوليات.

13. إن المعطيات التاريخية والعلمية والمعرفية المعاصرة أثبتت أن تجربة الأحزاب "الانقلابية التأميرية " السرية ، المشكلة من فرق وخلايا ومجموعات ، في بناء هرمي يقوده أمين عام أو رئيس ومكتب سياسي ولجنة مركزية(يشبه التنظيم العسكري)، لم يعد مؤاتيا . وبات على اليسار أن يبتكر التنظيم الذي يتناسب مع

مهمات بناء الدولة الحديثة ، ويستفيد من التطور التكنولوجي وسهولة التواصل وسرعة الاتصال، ويستلهم من تجارب مجموعات التلاقي المختلفة على الأنترنت، وتجارب الصحف والنشرات الإلكترونية ليبنى تنظيما

حديثا ، يكون العنصر المحرك فيه هو الموقف والقضية، وإطاره هو كل صيغ التواصل الممكنة من أجل تجميع وبناء الكتلة التاريخية القادرة على تحقيق التحول الديمقراطي.

14. ينتظم اليسار في مجموعات تشمل كل المنادين بالعلمانية والدولة المدنية والديمقراطية ، المنتظمين حول قضايا شاملة كالاشتراكية، والوحدة العربية، أو وطنية كالعلمنة والدفاع عن استقلالية القضاء ، أو بيئية تخص كل بلد ، أو حول قضايا مهنية كالنقابات العمالية والمهن الحرة والأجور، أو حول قضايا فكرية ، ولا سيما

المتعلقة منها بتطوير الفكر الماركسي وبالصراع الايديولوجي، الخ. سعيا وراء تجميع وتشكيل الكتلة التاريخية للتغيير، على أن يستفيد من تجارب أحزاب الكادر كالحزب الاشتراكي الفرنسي، أو لتيارات تمكنت من بلوغ أهدافها التغييرية عن غير طريق العنف ، كالبرازيل وبعض بلدان أميركا اللاتينية، على أن تحترم كل صيغ التنوع والتعدد من داخل الوحدة بين قوى التغيير اليساري العلماني.

عرض لكتاب: "البيان الشيوعي"

كتبه: كارل ماركس وفريدريك أنجلز

التاريخ: أواخر سنة ١٨٤٧

تاريخ النشر: فبراير ١٨٤٨

إن تاريخ أي مجتمع حتى الآن، ليس سوى تاريخ صراعات طبقية.

حر وعبد، نبيل وعامي، بارون وقن، معلم وصانع، وبكلمة ظالمون ومظلومون، في تعارض دائم، خاضوا حربا متواصلة، تارة معلنة وطورا مستترة، حربا كانت تنتهي في كل مرة إما بتحول ثوري للمجتمع كله، إما بهلاك كلتا الطبقتين المتصارعتين.

وفي العهود التاريخية الأولى نجد، في كل مكان تقريبا، تقسيما كاملا للمجتمع إلى مراتب متميزة، (نلقى) تدرجا متفاوتا للمنزلة المجتمعية. ففي روما القديمة، كان ثمة نبلاء، وفرسان، وعامة، وعبيد، وفي القرون الوسطى، أسياد وإقطاعيون، ومقطعون، ومعلمون وصناع، وأقنان. وإضافة إلى ذلك نجد، في كل طبقة من هذه الطبقات، تراتبية فارقة.

والمجتمع البرجوازي العصري، الذي قام على أنقاض المجتمع الإقطاعي، لم يلغ التناحرات الطبقيّة، بل أحل فقط محل الطبقات القديمة طبقات جديدة، وحالات اضطهاد جديدة، وأشكالا جديدة للنضال.

غير أن عصرنا، عصر البرجوازية، يتميز بتبسيطه التناحرات الطبقة. فالمجتمع كله ينقسم أكثر فأكثر إلى معسكرين كبيرين متعادين، إلى طبقتين كبيرتين متجابهتين مباشرة: البرجوازية والبروليتاريا.

فمن أقدان القرون الوسطى تحدّر سكان أولى البلدات. ومن هؤلاء السكان تكونت الأصول الأولى للبرجوازية.

فاكتشاف أمريكا والطواف البحري حول إفريقيا أوجد للبرجوازية الناشئة مرتعا جديدا. إن سوق الهند الشرقية والصين، واستعمار أمريكا، والتبادل مع المستعمرات، وازدياد وسائل التبادل، والسلع عموما، وفرت للتجارة

والملاحة والصناعة دفعا لم يسبق له مثيل، وبالتالي وفرت نموا سريعا للعنصر الثوري في المجتمع الإقطاعي المتداعي.

فكل مرحلة، من مراحل تطور البرجوازية تلك، كانت مشفوعة بتقدم سياسي متطابق. فالبرجوازية: فئة مقهورة تحت سيطرة الإقطاعيين، وعُصبة مسلحة تسوس نفسها بنفسها في – الكمونة – جمهورية مدينية مستقلة هنا، وطبقة عوامٍ مُلزَمة بدفع الضرائب للنظام الملكي هناك – وقوة موازنة للنباله زمن المانيفاتورة في النظام الملكي المقيد أو المطلق، وحجر الزاوية للأنظمة الملكية الكبيرة بوجه عام، (هذه البرجوازية) انتزعت أخيرا، بقيام الصناعة الكبيرة والسوق العالمية، السلطة السياسية كاملة في الدولة التمثيلية العصرية. وسلطة الدولة الحديثة ليست سوى هيئة تدير المصالح المشتركة للطبقة البرجوازية بأسرها.

فالبرجوازية لعبت، في التاريخ، دورا ثوريا بارزا كل البروز.

والبرجوازية حيث ظفرت بالسلطة دمرت كل العلاقات الإقطاعية من كل لون، التي كانت تربط الإنسان بساتته الطبيعيين، ولم تُبق على أية رابطة بين الإنسان والإنسان سوى رابطة المصلحة البحتة، والإلزام القاسي بـ "الدفع نقدا". وأغرقت الرعشة القدسية للورع الديني، والحماسة الفروسية، وعاطفة البرجوازية الصغيرة، في أغراضها الأنانية المجرّدة من العاطفة، وحولت الكرامة الشخصية إلى قيمة تبادلية، وأحلّت حرية التجارة الغاشمة وحدها، محل الحريات المُثَبَّتة والمكتسبة التي لا تحصى. وبكلمة أُلحّت استغلالا مباحا وقحا مباشرا وشرسا، محل الإستغلال المُغْلَف بأوهام دينية.

فالبرجوازية جرّدت كل الفعاليات، التي كان يُنظر إليها حتى ذلك الحين بمنظار الهيبة والخشوع، من هالتها. فحوّلت الطبيب ورجل القانون و الكاهن والشاعر والعالم، إلى أجراء في خدمتها. والبرجوازية نزعت حجاب العاطفية عن العلاقات العائلية وقصّرتها (العلاقات) على علاقات مالية بحتة. والبرجوازية كشفت كيف أنّ عرض القوة الشرسة، الذي كانت الرجعية تُعجّب به في القرون الوسطى، قد وجد تتمّته المؤاتية في التكاسل إلى أبعد حدود الكسل. فهي الأولى، التي بيّنت ما يستطيع النشاط الإنساني إتيانه. فأنت بعجائب تختلف كليا عن أهرامات مصر، والأقنية الرومانية، والكثيرانيات القوطية، وقامت بحملات تختلف كليا عن الإجتياحات والحملات الصليبية.

والبرجوازية لا تستطيع البقاء بدون أن تُثوّر باستمرار أدوات الإنتاج، وبالتالي علاقات الإنتاج المجتمعية. بخلاف ذلك، كان الحفاظ على نمط الإنتاج القديم، بدون تبديل، الشرط الأول لبقاء كل الطبقات الصناعية السالفة. وهذا الانقلاب المتواصل في الإنتاج، وهذا التزعزع الدائم في كل الأوضاع المجتمعية، والقلق والتحرك الدائم، هذا كله يميّز عصر البرجوازية عما سبقه من عصور. فالعلاقات الجامدة الصّدئة مع ما يستتبعها من تصوّرات وأفكار قديمة موقّرة، تتفكك كلها، وكل جديد ينشأ يهرم قبل أن يصلّب عوده، والتقسيم الفئوي القائم يتبدد هباء، وكل ما هو مقدّس يدنس، والناس يُجبرون في النهاية على التفرّس في وضعهم المعيشي، وفي علاقاتهم المتبادلة بأعين بصيرة.



وحاجة البرجوازية إلى تصريف دائم لمنتجاتها، متسع باستمرار، تسوقها إلى كل أرجاء الكرة الأرضية. فلا بد لها من أن تُعشعش في كل مكان، ومن أن تنغرز في كل مكان، ومن أن تقيم علاقات في كل مكان.

والبرجوازية، باستثمارها السوق العالمية، طُبعت الإنتاج والإستهلاك، في جميع البلدان، بطابع كوسموبوليتي، وانتزعت من تحت أقدام الصناعة أرضيتها القومية وسط غم الرجعيين الشديد. فالصناعات القومية الهرمة دُمّرت

وتدمّر يومياً لتحل محلها صناعات جديدة، أصبح اعتمادها مسألة حيوية بالنسبة إلى جميع الأمم المتحضرة، صناعات لم تعد تستعمل المواد الأولية المحلية، بل المواد الأولية من أقصى المناطق، صناعات لا تُستهلك منتجاتها في البلد نفسه فحسب، بل أيضاً في جميع أنحاء العالم. فمكان الحاجات القديمة، التي كانت المنتجات المحلية تسدّها، تحل حاجات جديدة تتطلب لإشباعها منتجات أقصى البلدان والأقاليم. ومحل الإكتفاء الذاتي الإقليمي والقومي والإنعزال القديم، تقوم علاقات شاملة في كل النواحي، وتقوم تبعية متبادلة شاملة بين الأمم. وما ينطبق على الإنتاج المادي ينطبق أيضاً على النتاج الفكري. فالنتاجات الفكرية لكل أمة على حدة تصبح ملكاً مشتركاً. والتعصب والتفوق القوميان يُصبحان مستحيلين أكثر فأكثر. ومن الآداب القومية والإقليمية ينشأ أدب عالمي.

الفصل الثاني :

بروليتاريون وشتويون

ما هي علاقة الشيوعيين بالبروليتاريين عموماً؟

إنّ الشيوعيين ليسوا حزباً منفصلاً في مواجهة الأحزاب العمالية الأخرى و ليست لهم مصالح منفصلة عن مصالح عموم البروليتاريا.

و هم لا يطرحون مبادئ خاصة يريدون قَوْلَبة الحركة البروليتارية بقلبها.

إن الشيوعيين لا يتميزون عن الأحزاب البروليتارية الأخرى إلا في أنهم: من ناحية، يُبرزون ويُغلبون المصالح المشتركة في الصراعات القومية المختلف للبروليتاريين، بصرف النظر عن تابعة عموم البروليتاريا، ومن ناحية أخرى، يمثلون دائماً مصلحة مُجمل الحركة في مختلف أطوار التطور، التي يمر بها الصراع بين البروليتاريا والبرجوازية.

إنّ الشيوعيين عملياً هم الفريق الأكثر حزماً من الأحزاب العمالية في جميع البلدان، والدافع دوماً إلى الأمام، ونظرياً هم متميزون عن سائر جُموع البروليتاريا، بالتبصّر في وضع الحركة البروليتارية، وفي مسيرتها ونتائجها العامة.

والهدف الأول للشيوعيين هو الهدف نفسه لكل الأحزاب البروليتارية الأخرى: تشكّل البروليتاريا في طبقة، إسقاط هيمنة البرجوازية، واستيلاء البروليتاريا عن السّلطة السياسية.

وطروحات الشيوعيين النظرية لا تقوم قطعاً على أفكار، على مبادئ، ابتكرها أو اكتشفها هذا أو ذاك من مُصلحي العالم.



إنها فقط تعبير عام عن الشروط الحقيقية لصراع طبقي قائم عن حركة تاريخية تجري أمام أعيننا. وإلغاء علاقات الملكية القائمة حتى الآن، ليس هو إطلاقاً السمة المميزة للشيوعية.

الفصل الثالث :

الأدب الاشتراكي والشيوعي

١ - الاشتراكية الرجعية

أ - الاشتراكية الإقطاعية

وَجَدت الأرسطراطية الفرنسية و الإنكليزية نفسها مدعوة، بحكم موقعها التاريخي، إلى كتابة قطع هجائية ضد المجتمع البرجوازي الحديث. ففي ثورة تموز (يوليو) الفرنسية عام ١٨٣٠، وفي حركة الإصلاح الإنكليزية، كانت قد انهزمت مرة أخرى، أمام هذا الوصوليّ المقيت، فلم يعد ممكناً الحيث عن نضال سياسي جديّ. لقد بقي لها النضال الأدبي فقط. ولكن التشدقات الكلامية القديمة، عهد إعادة المَلَكِيّة [١] ، غدت في ميدان الأدب أيضاً مستحيلة. ولتستدرّ العطف اضطرت الأرسطراطية إلى التظاهر بالتخلّي عن مصالحها، وإلى وضع قرارها الإتهامي ضد البرجوازية لمصلحة الطبقة العاملة المستَغَلّة فقط. وعلى هذا الوجه وفرت لنفسها لذة هجاء سيّدها الجديد بواسطة الأغاني، والغمغمة في أذنه بتنبؤات مشحونة بفيض من النذر.

وهكذا نشأت الاشتراكية الإقطاعية مزيجاً من نحيب وهجاء من صدى الماضي و وعيد المستقبل، مصيبة أحيانا البرجوازية في الصميم بحكم قاس ثاقب، و مُثيرة السخرية باستمرار لعجزها التام عن إدراك مسيرة التاريخ الحديث.

الاشتراكية البرجوازية الصغيرة

الأرسطراطية الإقطاعية ليست الطبقة الوحيدة التي أطاحتها البرجوازية، والتي ذُبُلَت شروط حياتها وهلكت في المجتمع البرجوازي الحديث. فإنّ برجوازي المدن وفئة الفلاحين الصغار في القرون الوسطى كانوا طلائع البرجوازية الحديثة.

وهذه الطبقة لا تزال، في البلدان الأقل تطوراً صناعياً وتجارياً، تعيش حياة خاملة إلى جانب البرجوازية الصاعدة. وفي البلدان، التي نمت فيها الحضارة الحديثة، تكونت برجوازية صغيرة جديدة تتأرجح بين البروليتاريا والبرجوازية. وهي كجزء مكمل للمجتمع البرجوازي لا تفتأ تعيد تشكيل نفسها؛ ومن جرّاء المزاحمة ينحدر أفرادها باستمرار إلى



(صفوف) البروليتاريا؛ بالإضافة إلى ذلك يرون، مع نمو الصناعة الكبيرة، اقتراب الساعة التي سيضمحلون فيها كلياً، بوصفهم قسماً مستقلاً عن المجتمع الحديث، ليحلّ محلهم، في التجارة والمانيفاتورة والزراعة، نُظَّار العمل والمستخدمين.

الفصل الرابع :

موقف الشيوعيين من مختلف أحزاب المعارضة:

وفقاً للفصل الثاني يتضح بالبداية موقف الشيوعيين من الأحزاب العمالية القائمة، وبالتالي موقفهم من الشارتيين في إنكلترا، والإصلاحيين الزراعيين في أمريكا الشمالية.

فهم (الشيوعيون) يناضلون لتحقيق الأهداف والمصالح المباشرة للطبقة العاملة، لكنهم في الوقت نفسه يمثلون، في الحركة الراهنة، مستقبل الحركة. ففي فرنسا ينضم الشيوعيون إلى الحزب الاشتراكي – الديمقراطي ضدّ البرجوازية المحافظة والراдикаلية، بدون أن يتخلوا عن حق اتخاذ موقف نقدي من الجُمْل الرنانة والأوهام التي خلفها التقليد الثوري.

وأخيراً يعمل الشيوعيون، في كل مكان، على إقامة العلاقات، وعلى تحقيق التفاهم بين الأحزاب الديمقراطية في جميع البلدان.

وفي ألمانيا يناضل الحزب الشيوعي بالاتفاق مع البرجوازية مادامت تناضل هذه البرجوازية تناضل نضالاً ثورياً ضد النظام الملكي المطلق وضد الملكية الاقطاعية العقارية وضد البرجوازية الصغيرة الرجعية... فالثورة البرجوازية الألمانية لا تكون بالتالي سوى بداية وتمهيد مباشر لثورة بروليتارية.

ويأنف الشيوعيون من إخفاء آرائهم ومقاصدهم، ويُنادون علانية بأن لا سبيل لبلوغ أهدافهم إلاّ بإسقاط النظام المجتمعي القائم، بالعنف. فلترتد الطبقات السائدة خوفاً من ثورة شيوعية. فليس للبروليتاريين ما يفقدونه فيها سوى أغلالهم وأمامهم عالماً يكسبونه. أيها البروليتاريون، في جميع البلدان، إتحدوا، هذا النداء درج على ترجمته بـ "يا عمّال العالم، إتحدوا".

"البيان الشيوعي" : كتبه كارل ماركس وفريدريك إنجلز في كانون الأول (ديسمبر) ١٨٤٧ وكانون الثاني (يناير) ١٨٤٨.

ظهر للمرة الأولى، كراساً مستقلاً بالألمانية في لندن، في شباط (فبراير) ١٨٤٨.



زوروا صفحتنا على الفيسبوك للاطلاع و الاقتراحات على الرابط التال

<http://www.facebook.com/1509678585952833>

/الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي)

موقع الحزب الشيوعي (المكتب السياسي) على الإنترنت: -

www.scppb.org موقع الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي) على الحوار المتمدن

www.ahewar.org/m.asp?i=9135w

